لأن المعرفة تسبق الرأي

تصدر عن مركز جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية

30 مليار دولار لتسريع إنتاج لقاحات وأدوية

■ سليمان عبد المنعم

أعلنت منظمة الصحة العالمية في 2020/6/27 أن مبادرة دولية لتسريع عمليات تطوير وإنتاج فحوص كوفيد-19 ولقاحاته وعلاجاته ستحتاج الي أكثر من 30 مليار دولار خلال العام المقبل، وبالتحديد 31.3 مليار دولار.

ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإنه تم التعهد بما قدره 3.4 مليار دولار من هذا المبلغ حتي الآن، أى ما يربو قليلا علي 10% من المبلغ المطلوب. هذا يعني أن المنظمة المؤهلة علميا ومهنيا ودوليا للحديث عن أى جديد علي طريق مواجهة الفيروس التاجي تُدرك مدى أهمية التمويل والتشبيك وحشد الموارد لإنجاح الجهود الدؤوبة التي تسابق الزمن حاليا من أجل الوصول الي لقاح أو دواء يضع نهاية لهذه المحنة العالمية غير المسبوقة في التاريخ الإنساني، والتي بلغ عدد ضحاياها لحظة كتابة هذه السطور 488 ألف حالة وفاة تقريبا، بالإضافة الي 9 ملايين و600 ألف حالة إصابة في 196 بلدا ومنطقة ضربها الفيروس منذ بداية انتشاره حتي الآن، تعافي منهم 4 ملايين و770 ألف. حالات التعافي تبعث علي الأمل لأنها تعني أن أكثر قليلاً من نصف عدد المصابين بالفيروس تم شفاؤهم، بقدر ما يقلل من حالة الهلع البشرى السائد حقيقة أن حالات الوفاه بسبب كوفيد19- مازالت تمثل نحو 5 %فقط من إجمالي أعداد المصابين بالفيروس في العالم كله.

وفي هذا العدد من «نشرة رقم» ثلاث إطلالات مختلفة علي ملف مواجهة فيروس كورونا المستجد، الأولي تتقصي حركة البحث العلمي في قطاع الصحة والدواء علي الصعيد العالمي من خلال رصد النشاط الذي تقوم به سبع دول تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية. ولا تخلو الأرقام هنا من بعض المفاجآت بشأن الدول الأكثر انخراطا في مسعي البحث عن لقاح أو دواء. والإطلالة الثانية تتعلق ببعض التداعيات الناجمة عن جائحة الفيروس التاجي مثل ظاهرة العنف المنزلي المرتبطة بما فرض علي الناس من حجر منزلي وإغلاق للمطاعم والمقاهي والأسواق ودور العمل والتسلية. والإطلالة الثالثة تمثل رصدا لحركة التمويل الدائر علي قدم وساق لدفع جهود البحوث الفيروسية والدوائية، وهى رؤية مترجمة عن مقال منشور بدورية The Lancet العلمية البريطانية.

في المشهد العالمي من أجل الوصول الي لقاح أو دواء لمواجهة فيروس كورونا المستجد يمكن رصد عدة ملاحظات:

الملاحظة الأولي: أن هناك سباقا محموما بين أعضاء نادى الدول الأكثر تقدما من أجل الظفر بلقب الدولة الأولي التي تقدم للبشرية أملا في مواجهة الفيروس التاجي سواء باختراع لقاح أو دواء. السبق هنا سيختلف ربما عن السبق في أى أكتشاف تكنولوجي آخر في التاريخ لأن الكثير من الاختراعات التكنولوجية السابقة كانت تقدم للبشرية وسائل للعيش والرفاهية أو تحسين ظروف الحياة والإرتقاء بها، وكلها بالطبع إنجازات مهمة ومفيدة وأحيانا فارقة. أما هذه المرة فإن الدولة التي ستحوز قصب السبق في اكتشاف لقاح أو دواء لفيروس كورونا سيسجل التاريخ بلا شك بحروف من نور اسمها باعتبارها الدولة المنقذة التي أسعفت البشرية من أحد أخطر الأوبئة الفتاكة التي بسببها توقفت حركة السفر والتنقل وأغلقت أبواب الجامعات والمدارس والمتاجر والأسواق والمؤسسات الإدارية، وفرضت التباعد الاجتماعي والحجر المنزلي علي عدة مليارات من البشر. ربما تشير التكهنات بأن الدولة صاحبة قصب السبق في اكتشاف اللقاح أو الدواء لن تخرج عن هذا النادي محدود العضوية من الدول الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وانجلترا، وفرنسا، واليابان، والصين. لكن لا أحد يعلم ما إذا كان يمكن لمفاجأة أن تحدث بأن نستيقظ علي نبأ اكتشاف دولة أخرى من غير هذه الدول للقاح أو الدواء المأمولين اللذين تتطلع اليهما عقول ومشاعر البشر في كل مكان. المعطيات المتوافرة حتي الآن توحي بأن هناك بعض الدول التي قطعت شوطا أبعد من غيرها علي طريق البحث عن لقاح مثل ألمانيا وانجلترا والصين. لكن الملاحظ أنه لا شيء يقينياً بعد، و أنه مازال علينا الانتظار حتي تتضح الرؤية أكثر وتقطع الحقائق جدل التخمينات.

الملاحظة الثانية: وهي بمنزلة سؤال مؤداه هل من الأفضل لهذا السعي الدؤوب في البحث عن لقاح أو دواء أن تحسمه اعتبارات المنافسة العلمية بين الدول الأكثر تقدما في مجال البحوث الدوائية أم أنه كان من الأفضل لو قامت منظمة الصحة العالمية مثلا برعاية مبادرة دولية مشتركة تتضافر فيها الجهود والتجارب الوطنية علي نحو يُسهم في الإسراع واختصار الزمن وصولا الي اختراع اللقاح أو الدواء؟ وماذا يقصد بهذا المبلغ الثلاثيني من مليارات الدولارات الذي تسعي الي توفيره منظمة الصحة العالمية، وهل يعني أنه سيتم توظيفه لأجل هذه المبادرة الدولية المشتركة أم سيكون موزّعاً على عدة دول أو شركات بحوث دوائية هنا أو هناك؟ والواقع أن تساؤل الخيارات والبدائل بين جهد محلي لهذه الدولة أو تلك وبين مبادرة عالمية مشتركة ليس منبت الصلة بموضوع آخر يتعلق بما إذا كانت الخريطة الجينية لفيروس كورونا المستجد قد أصبحت متاحة من الجانب الصيني باعتبار أن الصين هي الدولة المنشأ التي ظهر فيها الفيروس التاجي لأول مرة في نهاية نوفمبر أو أوائل ديسمبر في عام 2019. أعلن الرئيس الأمريكي ترامب عدة مرات في معرض اتهاماته الي الصين أن الأخيرة تخفي بعض المعلومات الخاصة بظروف نشأة الفيروس وشفرته الوراثية، وردت الصين على ذلك بأنها أبلغت منظمة الصحة العالمية في شهر يناير في العام الحالي بالخريطة الجينية للفيروس.

وبصرف النظر عن الجدل المتبادل الذي دار حول هذه الإتهامات فإن سؤال اللحظة هو ما إذا كان لمنظمة الصحة العالمية تصور علمي واضح لكل أسرار الخريطة الجينية لفيروس التاجي، وما إذا كان لديها أيضا من الناحية القانونية تصور حول مدي كفالة الحق في المعرفة وتداول المعلومات والأفكار الخاصة بالشق العلمي في المسألة وكيف يمكن التوفيق بين هذا الحق المعتبر أحد حقوق الإنسان وبين مقتضيات حماية الملكية الفكرية لنتائج البحوث الفيروسية والدوائية؟ أياً كانت الطروحات المقدّمة فالمؤكد هو أن واقع أن فيروس كورونا المستجد باعتباره جائحة عالمية شديدة التفاقم سيحد كثيراً شئنا أم أبينا من صرامة قواعد حماية الملكية الفكرية، وهو ما سنرى على أي حال نتائجه العملية على أرض الواقع في سباق البحث عن لقاح أو دواء.

الملاحظة الثالثة: هي أن التساؤل الذي تتردد أصداؤه اليوم علي امتداد الكرة الأرضية بشأن متي يتم الوصول الي لقاح فعّال أو دواء نوعي جديد يسهمان بحق في مكافحة انتشار الفيروس التاجي، مثل هذا التساؤل يجدر- لكي لا تحلق بنا الآمال بعيدا عن الواقع- أن نفرق فيه بين اكتشاف اللقاح أو الدواء من ناحية وبين إتاحته من ناحية أخرى. فاختراع اللقاح أو الدواء لا يعني بالضرورة أن يكون متاحاً لكل البشر على الفور. هناك عملية (إنتاج) ضخمة ذات جوانب تكنولوجية وبشرية تتطلب توفير مليارات الجرعات من اللقاح أو الدواء، وهو أمر لا بد وأنه سيستغرق وقتا، كما أن عملية (توزيع) هذا المنتج الطبي علي دول العالم مُترامية الأطراف يحتاج بدوره الي تنظيم لوجستي ووقت، وإذا أضفنا الي ذلك ما هو متوقع من أن الدول التي ستنتج اللقاح أو الدواء ستمنح مواطنيها أولوية الحصول علي هذا اللقاح أو الدواء أولاً فإن خلاصة ذلك كله أن الأمر قد يحتاج لفترة زمنية يتمناها البشر جميعا أن تكون قصيرة لكن الواقعية تفرض التحسب والتريث وعدم الاستغراق في الأمل، فلربما يتطلب الأمر الانتظار لعام أو أكثر حتي (يتاح) للناس بالفعل في كل مكان الحصول علي الجرعة اللازمة من اللقاح أو الدواء. هنا مرة أخرى سيكون لمنظمة الصحة العالمية دور كبير في عملية (دمقرطة) الدواء وإتاحته للجميع، وهذا ما أعلنته الصين أيضا في مبادرة من جانبها تبعث على الأمل في قدرة التضامن الدولي علي إنقاذ الأغنياء والفقراء معا.

تصدر عن مركز جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية نشرة رقم 5 عدد يونيو 2020

280 عالما و 420 شركة "رأس الحربة" في قتال كورونا

■ جمال محمد غيطاس

في ساحة القتال ضد كورونا، هناك الآن 420 شركة عاملة في قطاع الصحة والدواء، و280 عالما متخصصا في بحوث الفيروسات والمناعة والوبائيات، منتشرين في 94 مؤسسة علمية حول العالم، جميعهم منخرط في سباق محموم مع الزمن، من أجل الوصول إلى شيء يقهر الفيروس، ويحصن البشر ضده وينهي الأزمة، وهؤلاء ليسوا وحدهم علي الساحة، بل يمثلون الجزء الأهم والأكثر قيمة، في حرب البشرية ضد الوباء، أو هم « رأس الحربة» العلمية والبحثية والتقنية داخل ساحة القتال.

قام برصد «رأس الحربة» وتحديدها، مؤسسة تعرف باسم « مجموعة المعرفة العميقة dkv. global »، وهي تحالف غير هادف للربح، يضم العديد من المنظمات التجارية، وغير الربحية النشطة في مجال التقنية العميقة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والتقنيات المالية، والتقنيات في المجال الحكومي، والتقنيات في المجال الصحي، والبحث العلمي وريادة الاعمال والتحليلات والإعلام والأعمال الخيرية، وتقدم تحليلات عميقة وشاملة حول القضايا المهمة ذات الابعاد العالمية، ومنها ازمة كورونا.

طبقا لما هو متاح من معلومات، بقاعدة بيانات المجموعة عبر الانترنت، فإن المجتمع العلمي العالمي، يزخر حاليا بآلاف الكيانات والاطراف المهتمة ببحث كيفية انهاء وباء كورونا، وتخليص البشرية من اخطاره، ومن خلال المراجعات والتحليلات التي قام بها خبراء المجموعة في تخصصات شتي، انتهت إلي وضع قائمتين بأهم هذه الكيانات العلمية، الأولي تضم الشركات الخاصة المهتمة بمكافحة كورونا، والبلدان التي تتبعها هذه الشركات، والتخصصات العاملة بها، والثانية تضم أهم العلماء المنخرطين في اكثر المشروعات الواعدة والمهمة في مكافحة كورونا، والبلدان التي ينتمون إليها، والجهات العلمية والاكاديمية العاملين بها، وبمراجعة وتحليل هذه القوائم تبين الآتي:

توزيع الشركات بحسب الدول

تضمنت قائمة أهم الشركات العاملة في مكافحة كورونا 420 شركة، تتوزع علي 34 دولة حول العالم، تتركز 341 شركة منها تعادل 81.1% من الاجمالي في ثماني دول فقط، هي الولايات المتحدة التي يوجد بها 147 شركة بنسبة 35% من الاجمالي، واسرائيل 80 شركة بنسبة 19%، وسويسرا 28 شركة بنسبة 6.67%، والصين 27 شركة بنسبة 6.43%، والمملكة المتحدة 26 شركة بنسبة 6.19%، وألمانيا وكندا بواقع 12 شركة، ونسبة 2.86 لكل منهما.

أما العدد المتبقي وهو 38 شركة تمثل 19.8%، فتتوزع علي 27 دولة، يقل نصيب كل منها عن عشر شركات، و2.5%، وفي مقدمتها كل من اليابان والسويد وفرنسا واسبانيا والدنمارك وكوريا الجنوبية والهند.

توزيع الشركات بحسب التخصص

بمراجعة نوعية هذه الشركات وتخصصاتها، ونوعية المشروعات البحثية التي تعمل عليها، تبين أن تطوير العلاجات التي يحتاجها المصابين، تهيمن علي الجزء الأكبر من عمل هذه الشركات، حيث تعمل 98 شركة تمثل 23.33% من هذه الشركات في مجال تطوير العلاجات، ويأتي مجال تطوير اللقاحات في المركز الثاني، حيث يوجد 88 مشروعا بحثيا بنسبة 20.95% من الاجمالي، خاصة بتطوير لقاحات للفيروس، عبارة عن جرعات تحتوي علي عينات ضعيفة أو شبه ميتة من الفيروس، يتم حقنها بالجسم، فيقوم جهاز المناعة تلقائيا، بتطوير اجسام مناعية مضادة للفيروس، تتصدي له عند الإصابة الحقيقية، وتقضي عليه وتقي الإنسان من الإصابة.

في المركز الثالث تأتي المشروعات البحثية الخاصة بالتقنيات الصحية المتعلقة بمكافحة الفيروس وتداعياته علي الجسم، وهذه تضم 81 مشروعا، بنسبة 19.29% من الاجمالي، وفي المركز الرابع المشروعات الخاصة بتطوير التقنيات الوقائية، التي تحمي من الإصابة بالفيروس، وعددها 49 تمثل 11.67% من الإجمالي، وفي المركز الخامس الشركات العاملة علي مشروعات تطوير طرق الاختبار والفحص والكشف عن الفيروس، وعددها 44 مشروعا بنسبة 10.48% من الاجمالي.

تمثل هذه الانواع الخمس من التخصصات هي القوة الضاربة الاكبر، حيث تستحوذ مجتمعة علي 360 من المشروعات الجارية، بنسبة 85.7% من الإجمالي.

أما باقي المشروعات والتخصصات فمن بينها 13 مشروعا في مجال برمجيات وتقنيات المعلومات الصحية بنسبة 3.10%، و11 مشروعا بنسبة 2.62% في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في اكتشاف الادوية المتعلقة بالفيروس، و11 مشروعا بنسبة 2.62% في مجال العمل عن بعد، و9 مشروعات بنسبة 2.14% في مجال التصوير الطبي والتشخيصات باستخدام الذكاء الاصطناعي، ثم تتوزع المشروعات المتبقية علي مجالات السفر والضيافة والمؤتمرات والتكنولوجيا العقارية وتكنولوجيا التعليم تكنولوجيا المال والصيرفة والاسواق الاستهلاكية والتشخيصات والمسوح والإمداد والتموين، وذلك باعداد تقل عن 6 مشروعات ونسب تقل عن 2%.

قائمة أهم العلماء

تضم قائمة اهم العلماء التي احتوتها قاعدة بيانات «مجموعة المعرفة العميقة» 280 عالما في شتي التخصصات السابقة، وبمراجعة بياناتهم تبين أنهم يتوزعون علي 94 جهة علمية وبحثية واكاديمية في 15 دولة، ويتركز 241 منهم بمثلون 86% في أربع دول، هي الولايات المتحدة التي يوجد بها 144 عالما من هؤلاء، بمثلون 51.43%، وسويسرا التي يوجد بها 60 عالما بمثلون 21.43%، والمملكة المتحدة 22 عالما بمثلون 7.86%، واسرائيل 15 عالما بمثلون 5.36%.

يتوزع العدد المتبقي من العلماء والذي يبلغ 39 عالميا علي 11 دولة، هي كندا بواقع 9 علماء يمثلون 3.21%، والصين والمانيا بواقع 8 علماء يمثلون 2.86% لكل منهما، وايطاليا 5 علماء بنسبة 1.79، وهولندا 3علماء بنسبة 1.07%، واستراليا والبرازيل والهند واليابان واندونيسيا وبلجيكا، بواقع عالم لكل منهم بنسبة 0.36%.

محور رأس الحربة

عند النظر للأرقام السابقة، نلاحظ أن مركز أو محور رأس الحربة، يتركز في سبع دول هي:

- الولايات المتحدة التي تضم 40.38% من عدد الشركات و45.14% من عدد الباحثين و47.87% من عدد الجهات البحثية، ولديها مشروعات في مجالات البرمجيات، والتصوير الطبي بالذكاء الاصطناعي، والتقنيات الصحية، والتقنيات الوقائية، الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الادوية، والسفر والضيافة والمؤتمرات، والعمل عن بعد، وتطوير العلاج، وتطوير اللقاحات، والصحية، والتقنيات الوقائية، والعمل عن بعد، وتطوير العلاج، وتطوير اللقاحات، ومجموعات الاختبار.
- الصين التي لديها 7.42% من الشركات و3.01% من الباحثين و6.38% من الجهات العلمية، وتعمل في مجالات البرمجيات، والتصوير الطبي بالذكاء الاصطناعي، والتقنيات الصحية، والتقنيات الوقائية، والعمل عن بعد، وتطوير العلاج، وتطوير اللقاحات، ومجموعات الاختبار.
- المملكة المتحدة التي لديها 7.14% من الشركات و8.27% من الباحثين و12.77% من الجهات العلمية، وتعمل في مجالات التقنيات الصحية، والتقنيات الوقائية، والتكنولوجيا العقارية، والذكاء الاصطناعي لاكتشاف الادوية، والسفر والضيافة والمؤتمرات، والعمل عن بعد، وتطوير العلاج، وتطوير اللقاحات، ومجموعات الاختبار.

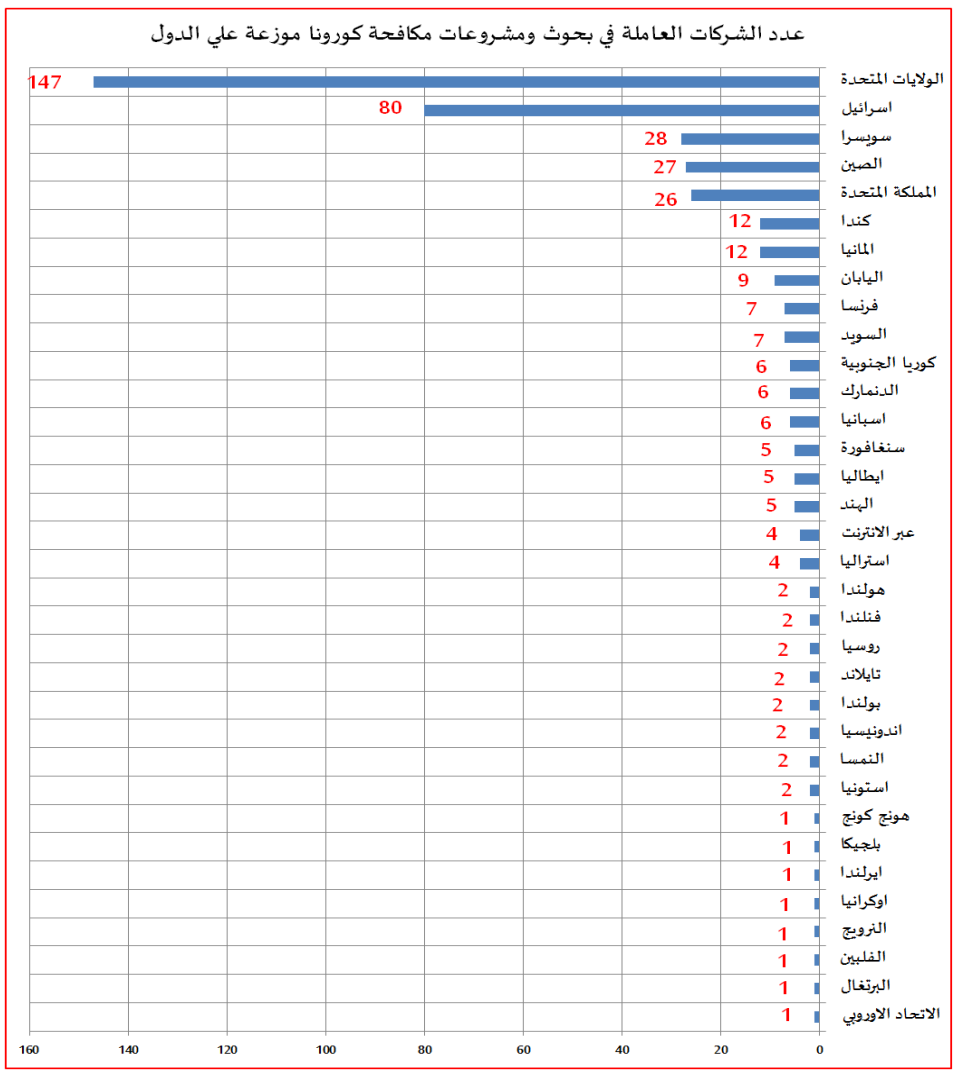

مجموعات الاختبار.

- اسرائيل التي لديها 21.98% من الشركات، و5.64% من عدد الباحثين و4.26% من الجهات البحثية، وتعمل في مجالات التشخيصات والمسوح، والتصوير الطبي بالذكاء الاصطناعي، والتقنيات الصحية، والتقنيات الوقائية، والمواصلات، وتطوير العلاج، وتطوير اللقاحات، ومجموعات الاختبار.
- سويسرا التي لديها 16.48% من الشركات، و22.56% من الباحثين و5.32% من الجهات البحثية وتعمل في مجالات التقنيات
- المانيا التي لديها 3.3% من الشركات و3.01% من الباحثين و8.51% من الجهات العلمية، وتعمل في مجالات البرمجيات، والتكنولوجيا العقارية، والعمل عن بعد، وتطوير العلاج، وتطوير اللقاحات، ومجموعات الاختبار.
- كندا التي لديها 3.30% من الشركات، و3.38% من الباحثين و4.36% من الجهات العلمية، وتعمل في مجالات البرمجيات، والتصوير الطبي بالذكاء الاصطناعي، والتقنيات الوقائية، وتطوير العلاج، وتطوير اللقاحات.

تصدر عن مركز جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية نشرة رقم 5 عدد يونيو 2020

15 مليون حالة عنف منزلي كل ثلاثة شهور إغلاق

■ محمود سلامة

ألقت جائحة كورونا المُستجد بظلالها على معدلات العنف المنزلي التي يتوقع صندوق الأمم المتحدة للسكان زيادتها بإجمالي 31 مليون حالة إذا استمر الإغلاق لمدة ستة أشهر أخرى. ومع كل ثلاثة أشهر إغلاق، من المتوقع حدوث 15 مليون حالة إضافية من العنف القائم على الجنس.

وتعرّضت امرأة من كل ثلاث نساء للعنف بصفة عامة قبل جائحة كوفيد-19، أما العنف المنزلي على وجه الخصوص بَلَغَ عدد ضحاياه من النساء 243 مليون امرأة، هؤلاء النساء مُحاصرات الآن في منازلهن الأمر الذي يُنبئ عن تفاقم الخطر الذي قد يمسّهن جرّاء مكوثهنّ في المنازل إذعانًا للإغلاق التي تبنّته مُعظم دول العالم كأحد أنواع تدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا المستجد (تقرير «كوفيد-19 وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات» الصادر عن الأمم المتحدة).

ومن المُرجح أن تتضخّم تلك الأعداد في ظلّ بقاء كوفيد-19، نتيجة لعدة أسباب من أهمّها زيادة القلق والتوتر الناجم عن فقدان الأمن الوظيفي والاجتماعي والصحي، فعلى سبيل المثال فقد نحو 22 مليون شخصاً وظائفهم في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما ارتفع عدد العاطلين عن العمل في إسبانيا إلى 3.9 مليون شخصا. كما إنه من المُتوقع أن يشهَد العالم تقلصاً في الوظائف لنحو 200 مليون من الموظفين بدوام كامل في الأشهر الثلاثة المُقبلة فقط أي في الربع الثاني من عام 2020. (الإصدار الثالث من مرصد منظمة العمل الدولية بعنوان كوفيد-19 وعالم العمل).

وبالتزامن مع فرض إجراءات الإغلاق الكامل أو الجزئي في العديد من الدول، أفادت الأمم المتحدة أن لبنان وماليزيا - على سبيل المثال - شهدتا مضاعفة عدد المكالمات إلى خطوط المساعدة المخصّصة لمدّ يدّ العون لضحايا العنف في شهر إبريل، مُقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي؛ وفي الصين تضاعفت أعداد الضحايا ثلاث مرات؛ وفي أستراليا شهدت محركات البحث العالمية مثل «جوجل» أكبر قدر من عمليات البحث عن العنف الأسري أو المنزلي مقارنة بالسنوات الخمس الماضية.

ورُغم شُحّ البيانات والأرقام التي ترصُد أعداد ضحايا العنف المنزلي على مستوى العالم خلال فترة الوباء، إلا أن حالات العنف المنزلي ازدادت في فرنسا بنسبة 30% منذ إغلاقها في 17 مارس 2020. وسجلت خطوط المساعدة الهاتفية في قبرص وسنغافورة زيادة في المكالمات بنسبة 30 و33%على التوالي. في الأرجنتين، زادت الدعوات الطارئة لحالات العنف المنزلي بنسبة 25%، في كندا وألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة ازداد العنف الأسري بنسبة 10% وفي الولايات المتحدة الأمريكية 11% منذ بدء الإغلاق.

وعلى حد قول رئيس منظمة الصحة العالمية، إن المنظمة «منزعجة للغاية» من التقارير حول «العنف المنزلي» في العديد من البلدان الأوروبية، وذلك على خلفية العزل المنزلي بعد تفشي فيروس كورونا المستجد. حيث أبلغت الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة الصحة العالمية، عن زيادة بنسبة 60% في مكالمات النساء اللائي تعرضن للعنف من قبل شركائهن، مقارنة بالعام الماضي، مشيرًا إلى أن الدول لديها «التزامات أخلاقية بتوفير خدمات لمعالجة العنف المنزلي».

غني عن البيان أن مفهوم العنف يرتبط بكثير من المفاهيم الأخرى، مثل الإيذاء والإساءة والإهمال، والسلوك الانحرافي وهو يتمثل في سيطرة بالقوة والتحكم ضدّ أحد الأشخاص بصفة عامة وضدّ المرأة بصفة خاصة، ويتنوع العنف إلى عنف مادي وأخر معنوي، غير أن الفارق بينهما هو أن العنف المادي يتم عن طريق قوى مادية أو طبيعية، أما العنف المعنوي يكون عن طريق التهديد. كذلك لا يقتصر العنف المنزلي على النساء فقط وإنما قد يتعداه إلى الرجال في بعض الأحيان والأطفال في أحيان أخرى.

لذا أوصى الأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية النساء من العنف المنزلي باعتبارها من إجراءات الاستجابة الوطنية الخاصة بكوفيد-19، التي يمكن اتخاذها لتحسين الوضع، بما فيها:

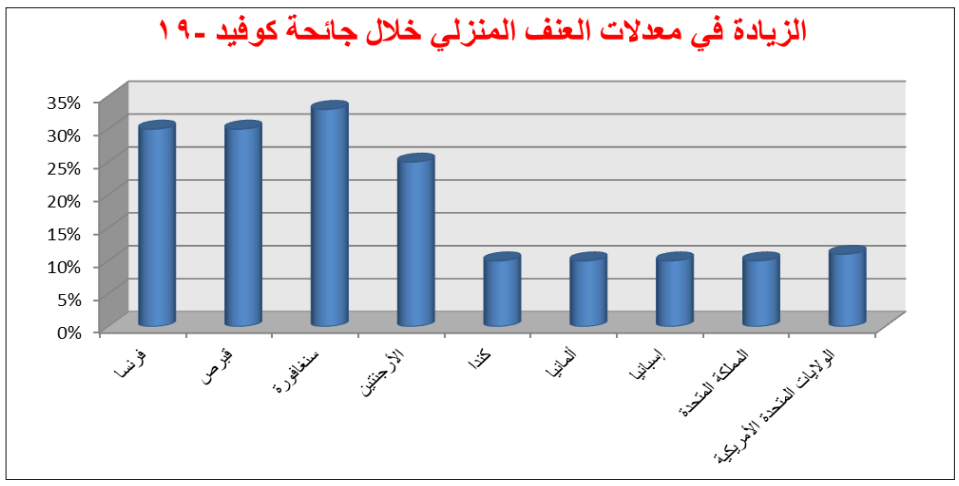

• زيادة الاستثمار في الخدمات الإلكترونية ومنظمات المجتمع المدني.
• التأكد من استمرار الأنظمة القضائية في مقاضاة المعتدين.
• إنشاء أنظمة الإنذار طارئة في الصيدليات والمتاجر.
• إعلان إدراج الملاجئ في فئة مرافق الخدمات أساسية.
• إيجاد طرق آمنة للنساء لالتماس الدعم، دون تنبيه المعتدين عليهن.
• تجنب إطلاق سراح السجناء المدانين بالعنف ضد المرأة، بأي شكل من الأشكال.
• تكثيف حملات التوعية العامة، وخاصة تلك التي تستهدف الرجال والفتيان.

لم تؤثر جائحة كوفيد19-على معدلات العنف المنزلي فحسب، وإنما قد يكون لها أثر بالغ في زيادة معدلات الانتحار، ووفقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية فإن كل عام يضع ما يُقارب 800 ألف شخصاً نهاية لحياته، هذا فضلاً عن الكثيرين ممن يحاولون الانتحار. وتمثل كل حالة انتحار مأساة تؤثر على الأسر والمجتمعات والبلدان بأكملها بما تحدثه من آثار طويلة الأمد على من تركوهم وراءهم. ولا ينحسر الانتحار على فئة عمرية محددة، وإنما يحدث في مختلف المراحل العمرية. كما أن الانتحار غير مرتبط بالبلدان المرتفعة الدخل فحسب، بل هو ظاهرة عالمية في جميع أقاليم العالم.

قدّر «مركز الدماغ والنفس» في «جامعة سيدني بأستراليا» احتمال حصول 750 إلى 1500 حالة انتحار إضافية سنوياً في الأعوام الخمسة المقبلة بسبب تأثير الوباء وعواقبه الاقتصادية. ويُشكل ذلك ارتفاعاً بنسبة 25 إلى 50% في حالات الانتحار المُسجلة في أستراليا سنوياً، والتي تصل بشكل وسطي إلى 3000.

وبحسب تقديرات المركز، فإن 30% من حالات الانتحار الإضافية سيقدم عليها شباب خصوصاً ممن سيتأثر بسبب إغلاق المدارس والجامعات ومواقع الالتقاء بالناس، استناداً إلى البيان المشترك الصادر عن «الجمعية الطبية الأسترالية» وخبراء بالصحة العقلية.

بناء عليه فإن البعد النفسي جزء لا يتجزأ من تداعيات جائحة كوفيد-19 التي تزيد بشكل مباشر من معدلات العنف المنزلي تارة، ومعدلات الانتحار تارة أخرى، الأمر الذي يوجب ضرورة اتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات لعل أهمها التوعية والمناصرة للحد من تلك الظواهر الاجتماعية.

هل ستتوفر لقاحات COVID-19 للجميع؟

■ ترجمة نهال ذكي

كتبته: آن دانيا أوشر Ann Danaiya Usher
بتاريخ: 13 يونيو 2020
thelancet.com.

تصدر الوباء العالمي COVID-19 الاجتماع الثالث للتحالف العالمي للقاحات والتحصين «جافي» GAVI، المنعقد افتراضيا في 4 يونيو، والذي جمع رقماً قياسياً قدره 8.8 مليار دولار أمريكي للسنوات الخمس القادمة. وقد استخدم المانحون المؤتمر لإطلاق صندوق جديد بمليارات الدولارات (Gavi Covax Advance Market Commitment (AMC - لدعم الجرعات للبلدان ذات الدخل المنخفض.

وقد اقترح المانحون آلية تمويل لقاحات COVID-19 ، تسمى AMC، قدموا من أجلها نصف مليار دولار حتى الآن. ويهدف الصندوق إلى تسريع تصنيع لقاح COVID-19 على نطاق واسع وتوزيعه حسب الحاجة، وليس حسب القدرة المالية على تحمل تكلفته. فهدف جافي الأساسي هو جمع ملياري دولار لتصنيع أول 20 مليون جرعة. ولكن من الواضح أن توفير اللقاحات لجميع البلدان النامية يتطلب استثمارات أكبر بكثير.

الفكرة وراء AMC هي أنه إذا تُرك الأمر بالكامل للسوق، فسيتم إنتاج كميات قليلة جدًا من اللقاحات وبعد فوات الأوان. لذا سيشجع الصندوق الجديد الشركات المصنعة على الاستثمار في الطاقة الإنتاجية من خلال شراء كميات كبيرة قبل الحصول على الترخيص، مما سيزيد من توافر الإمدادات ويقلل من الوقت المستغرق لإتاحة اللقاحات المرخصة، لا سيما لأفقر البلدان حول العالم.

وقد قدرت ورقة بحثية، مقدمة من قبل مؤسسة Bill & Melinda Gates، تكلفة إنتاج وتوريد لقاحات COVID-19 إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بحوالي 74 مليار دولار في شكل منح. مما سيعمل على تقليل احتمالية وصول اللقاح (للمستفيدين-الأغنياء) فقط.

إن صندوق Gavi هو واحد ضمن عدة مبادرات تم طرحها. ففي 3 يونيو، أطلقت إيطاليا وفرنسا وألمانيا وهولندا تحالف اللقاحات الشاملة، الذي يهدف إلى إنشاء قاعدة تصنيع أوروبية للقاحات COVID-19 للاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى.

أما اقتراح AMC فهو لمجموعة يقودها الاقتصادي بجامعة هارفارد والحائز على جائزة نوبل «مايكل كريمر» Michael Kremer، وفيه تعرض المجموعة أن تستثمر حكومة الولايات المتحدة 70 مليار دولار في الطاقة التصنيعية للعديد من اللقاحات الواعدة، على أن تدفع حوالي 100 دولار للفرد لتطعيم 300 مليون مواطن أمريكي. ويري كريمر وزملاؤه بأن هذا النهج غير مكلف نسبيًا مقارنة بـ 375 مليار دولار قيمة الخسائر الاقتصادية التي يتكبدها العالم شهريا نتيجة الإغلاق، حسب تقدير صندوق النقد الدولي.

ويؤكد «كريس سنايدر» Chris Snyder، الخبير الاقتصادي في كلية دارتموث Dartmouth College ، بأن وجود الأمريكيون في الصف الأول سيفيد بقية العالم. «إذا تمكنت الولايات المتحدة من تطعيم سكانها في شهر واحد بدلاً من عام، سيتم تجنب كمية هائلة من ضرر COVID-19 محليًا. لكن هذه السرعة تتطلب [تمويل] قدرات صناعية على نطاق واسع، على إن يتم منحها إلى بقية العالم بعد إنشاءها. ويضيف إننا نحتاج الي اتفاقية دولية شاملة حول تصنيع اللقاحات وتوريدها الي جميع البلدان المشاركة. وحال إذا قررت الولايات المتحدة أو الصين القيام بذلك كلا على حدا، يمكن لجميع الدول المتبقية المشاركة في آليتها الخاصة. وستقوم جافي بالاهتمام بمصالح الدول ذات الدخل المنخفض.

هل يتوافق نموذج AMC المعتمد على فكرة «أمريكا أولاً» مع رؤية الوصول العادل؟ تقول «راشيل سيلفرمان» Rachel Silverman من مركز التنمية العالمية (CGD) إنها ليست بالفكرة المثالية ولكنها «أفضل ما يمكن أن نأمله»، معللة بأن توقع قيام أي دولة بتصدير اللقاح قبل خدمة سكانها هو مجرد تمني. «أعتقد أن أفضل وصول عادل يمكننا تحقيقه هو التوزيع العالمي العادل بعد أن تحصل عليه أولا الدولة الأولى». وتضيف أيضا بأن نهجي AMC متوافقان، لكن كليهما بهما نقاط ضعف. «ما يقلقنا هو أنه يبدو أن هناك تقسيمين: الأول هو نهج الدول الغنية، والثاني هو نهج قائم على المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الفقيرة، مما يستبعد البلدان المتوسطة الدخل مثل البرازيل والهند وجنوب إفريقيا. وتقول إن بلدًا مثل مالاوي يجب أن يتلقى اللقاح مجانًا عن طريق التمويلات المساعدة. أما البلدان المتوسطة الدخل فلا يجب أن تتحمل نفس التكلفة التي تتحملها الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، لكن عليها أن تساهم بقدر ما على أية حال.

وقد قدمت CGD نموذجًا ثالثًا يسمى نموذج AMC القائم على الفائدة المستحقة الخاصة بـ COVID-19، يعالج الإغفال السابق، حيث يتم إدخال عناصر منه إلى النموذجين الآخرين. وتشير سيلفرمان إلى أن كل بلد ليس لديه القدرة على تطوير اللقاح، لديه حافز للتحدث عن (حصول عادل) للقاح، حتى لو كان لديه ما يكفي من المال للوصول إلى مقدمة الصف بمجرد توفر اللقاح للتصدير. والواقع أن «مجموعة الوصول إلى التكنولوجيا الخاصة بـ COVID-19 التي اقترحتها كوستاريكا واعتمدتها منظمة الصحة العالمية في الشهر الماضي، تقدم إطارًا للتخصيص العالمي العادل. وقد تم اعتماده حتى الآن من قبل 30 دولة متوسطة الدخل بشكل أساسي وأربعة بلدان مرتفعة الدخل فقط هي: النرويج، هولندا، لوكسمبورغ والبرتغال. وتدعو المجموعة إلى التبادل الطوعي للمعرفة والملكية الفكرية والبيانات، وضمان حرية وصول واستخدام الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية للأدوية واللقاحات التي يتم تطويرها.

قد يكون كلا من نموذج Kremer و Gavi AMCs متوافقين مع بعضهما البعض، ولكن اقتراح كوستاريكا والنموذج الأمريكي ربما لا يكونا متوافقين. في مقالة نيويورك تايمز، كتب كريمر: « إذا طورت الشركات منتجًا ناجحًا، فلتكون واثقة من أن الحكومة لن تقوم بمصادرة ملكيتها الفكرية».

وقد حث «بيل جيتس»، في اجتماع Gavi لتجديد الموارد، الجهات المانحة على «تمويل Gavi بالكامل حتى لا يتعرض التحصين الروتيني المستمر للخطر بسبب التركيز المفرط على الوباء. وقال: «جافي لا يمكن أن تترك مهمة واحدة تفلت بينما تركز على الأخرى».

ومع ذلك، فقد قرر المانحون نقل الموارد من لقاحات المكورات الرئوية إلى لقاحات COVID-19. وبعد المؤتمر، أعلن «جافي» أن خمسة من أصل ستة مانحين لـ AMC - وهم إيطاليا، المملكة المتحدة، النرويج، كندا ومؤسسة بيل وميليندا غيتس - سوف ينقلون حصتهم من المال وقدرها 177.5 مليون دولار، متبقية في صندوق المكورات الرئوية، الي Gavi Covax AMC. وقد أضاف جيتس مبلغ جديد وقدره 100 مليون دولار، وبمساهمات المملكة العربية السعودية وألمانيا وبعض الدول الأخرى، وصل المبلغ الإجمالي إلى 567 مليون دولار.

وقد كانت AstraZeneca أول شركة تصنيع للقاحات تقوم بالتسجيل في الصندوق الجديد، حيث تقدم ضمانًا بـ 300 مليون جرعة من اللقاح الذي تقوم بتطويره بالتعاون مع جامعة أكسفورد، بدون الحصول على أية أرباح. ثم دعا جيتس إلى التعهد بدعم Gavi Covax AMC في الهدف العالمي القادم: متحدون من أجل مؤتمر مستقبلنا، الذي ستستضيفه Global Citizen ورئيس المفوضية الأوروبية Ursula von der Leyen في 27 يونيو.